

تونس بعيد غلق صناديق الاستفتاء: أي أفاق لدستور "المغالبة"؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

حسب المقاطعين للاستفتاء إلا أنها كافية للوقوف على البون الشاسع في نسبة الاقبال بين المحطة التأسيسية الثالثة وسابقاتها.

لم يكن مستغربا حسب المتابعين هشاشة مسار التأسيس عبر المغالبة الذي اعتمده رئيس الجمهورية فقد كان لذلك مقدمات عديدة لعل من أهمها ضعف وضابطة المشاركة في الاستشارة الوطنية التي لم يقبل عليها إلا 5% من عموم التونسيين {دون اعتبار صفة الناخب} ثم يقع رغم ذلك اعتماد مخرجاتها كأساس لأحكام الدستور الجديد وأيضا ظروف الحملة الانتخابية للاستفتاء التي كانت باهتة وضعيفة سواء تلك القائمة على التواصل المباشر أو تلك التي دارت على مختلف الشبكات التواصلية خاصة مع تجريم حملات المقاطعة بما خلق فرزا عنيفا بين المواطنين وتعدّ صارخ على أبسط الحقوق المدنية والسياسية.

ان هذا الاستفتاء وإن نجح شكليا في اخراج رئيس الجمهورية من دائرة التعسف التأويلي للفصل 80 من دستور 2014 إلى دائرة الشرعية إلا أنه فشل فشلا ذريعا في الحفاظ على مشروعية رئيس المنتخب بما يشبه الاجماع في خريف 2019.

وقّما يزيد المشهد تعقيدا ان دستور 25 جويلية 2022 لا يمكنه إلا ان يعمّق المخاوف من المستقبل القريب للوضع التونسي الذي يعيش ازمة مركبة ومستفحلة لا يشكل بعدها السياسي إلا جزءها البسيط. فتونس في حاجة -أكثر ممّا مضى - لمشروع وطني تشاركي يجمع عليه مختلف الفاعلين المؤثرين من أحزاب سياسية ومنظمات وطنية يكون

تعيش تونس للمرة الثالثة في تاريخها المعاصر محطة انتخابية تأسيسية ترمي لإقرار دستور يؤسس للجمهورية. كانت المحطة الأولى تتويجا لرحلة قرن من النضال السياسي والميداني للحركة الوطنية التي خلّصت البلاد من الاستعمار واصلتها لمرحلة الاستقلال السياسي وكان من ثمار ذلك انتخاب المجلس القومي التأسيسي الذي انتخب بنسبة مشاركة ناهزت 83% وأثمر "دستور تونس" كما سمّاه الآباء المؤسسون. اما المحطة الثانية فكانت في 2011 بمناسبة انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في انتخابات ديمقراطية شارك فيها 52% من الناخبين كانت بمثابة عرس ديمقراطي ترجم افتخار شعب بثورته وعكس طموح شعب تاق للحرية وملّ "الحقرة" والتهميش. انتهى المجلس الوطني التأسيسي إلى وضع دستور سماه دستور "الحرية والكرامة" دخل حيز النفاذ في 2014 ووقف العمل بمغلب احكامه بمناسبة اقدم رئيس الجمهورية على إقرار الاحكام الاستثنائية في جويلية 2021. سرعان ما تتحول هذه الاحكام إلى مدخل لإلغاء دستور الجمهورية الثانية والدخول في مسارات متسعة لتأسيس جديد. في شكل يشبه بمسارات الدساتير الممنوحة توّج رئيس الجمهورية سنة كاملة من الإجراءات الاستثنائية طفت عليها روح المغالبة بعرض مشروع دستور على الاستفتاء شارك - حسب التقديرات الأولية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات - 27.5% من عموم الناخبين بالاستفتاء عليه بنعم أو لا وإن كانت النسبة المصرح بها أولية ومشكوك في نزاهتها

مطالبة بمجابهة الإستتبعات الاجتماعية للاتفاق ناهيك ان الحكومة ستضطر للخروج الى الأسواق المالية التي ستطالبها بضمانات من بينها عودة سريعة لاقتصاد متحرر ومنتج وهذا لا يمكن ان يكون متاحا الا عبر توافقات وطنية واسعة يبدأ ان رئيس الجمهورية اسقطها منذ مدة من حساباته. كما ان عمق الازمة واستفحالها وتحديات خلاص أصل الدين العمومي وفوائده خاصة بداية من السنة القادمة يبعث على الاستنتاج ان الرئيس يتعامل فقط مع الجزء المرئي من جبل الجليد دون الاهتمام بالحجم الحقيقي للتحديات مما جعل العديد من الخبراء يتوقعون ان الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لن يجنب البلاد حتمية جدولة ديونها مما سيدخلها بالضرورة في دائرة البلدان المستهدفة بالانهيار المالي في غضون الأشهر القليلة القادمة وذلك إذا لم تتدارك وضعها بلورة توافقات اجتماعية وسياسية عريضة حول مضمون الإصلاحات الموجعة المرتقبة.

اما على المستوى الاجتماعي فأزمة الغذاء والطاقة التي فرضتها حرب روسيا على أوكرانيا معززة بالتضخم الجنوني للأسعار الذي سيتجاوز الرقمين مع نهاية السنة حسب محافظ البنك المركزي واهتراء القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة ناهيك عن نسبة الفقر التي تجاوزت ارقام ما قبل 2011 والارتفاع المتواصل في نسبة البطالة كلها مؤشرات جدية على شتاء ساخن ينتظر تونس هذا إذا لم يفاجئ القادح الاجتماعي جميع الفاعلين بحالة فوضى عارمة غير قابلة للتحكم. هذا ما يفهم من محتوى المكالمات الهاتفية التي دارت بين وزيرة الخارجية الفرنسية مع نظيرها التونسي بتاريخ 22 جويلية المنقضى حيث نبّهت الوزيرة -حسب ما دون موقع وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية - الى خطورة الامن الغذائي على الاستقرار الاجتماعي في تونس في قادم الأيام وأشارت ان بلدها يعمل مع باقي الأوربيين على تجنب تونس لازمة متوقعة في التزود بالقمح

بمثابة القاطرة لإخراجها من الازمة الاقتصادية المستفحلة والازمة الاجتماعية التي تقترب شيئا فشيئا. غير ان العرض السياسي لرئيس الجمهورية لم يخرج على سياق المغالبة وتجاهل البحث عن المشترك والذي من علاماته الإطاحة بدستور ديمقراطي وتمرير دستور أوغل في المغالبة والتنكر للتحديات الحقيقية التي تعيشها البلاد. لا شك ان دستور الجمهورية الثالثة دستور خارج السياق على الأقل للاعتبارات التالية

فعلى المستوى السياسي لا يعكس الدستور الجديد الا رغبة صاحبه في توحيد جميع السلط بين يديه واختزال الدولة في شخص رئيس الجمهورية مما يعزز قبضته على البلاد بشكل مفرط المركزة خارج معايير دولة القانون والمواطنة. ان هذا التوجه وان كان يرضي الذين صوتوا بنعم للدستور الا انه يخفي تحديات كبيرة لعل من أهمها ان رئيس الجمهورية سيكون الخاسر الأكبر من ضرب الوسائط حيث انه سيتحمل بمفرده تبعات سياساته العامة العاجزة الى حد الآن على إيجاد حلول للأزمة المركبة ناهيك انه سيكون أكثر عرضة واستهدافا لمعارضيه ومنتقديه الذين تتسع دائرتهم لتشمل اصدقاءه ومحيطه الضيق قبل منظومة الأحزاب والمنظمات.

وعلى المستوى الاقتصادي تأكّدت جميع مؤشرات الانزلاق الى ازمة عميقة غير قابلة للتدارك في المنظور القريب او المتوسط. ففي الوقت الذي تقترب فيه الحكومة من إتمام التفاوض حول "صفقة" الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و الذي ستتمكن من خلاله ضخ مبلغ قد يصل الى اربع مليار دولار في ميزانية الدولة لسنة 2022 يجمع المتابعون والخبراء ان هذه الخطوة لوحدها غير كافية لإنقاذ المالية العمومية التي شارفت الانهيار حيث ستكون الحكومة

وأكدت على أهمية فتح حوار اجتماعي وسياسي واسع يؤدي إلى بناء توافقات عريضة حول مضمون التفاوض مع صندوق النقد الدولي. في غياب تعليق رسمي من الجانب التونسي حول مضمون المكالمة التي سبقت اجراء الاستفتاء بساعات يمكن الاستنتاج ان الشريك الفرنسي مقتنع بان الوضع التونسي على أبواب ازمة اجتماعية حادة قد تأتي على الأخضر واليابس إذا لم تسارع السلطة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتخلي على سياسة التفرّد والاقتصاد.

هذا جزء من المخاطر المركبة التي تهدد المستقبل القريب لتونس والتي لن ينجح دستور المغالبة في مجابهتها لذلك سيبقى هذا الدستور إجابة خاطئة على إشكالية صيغت خارج السياق الوطني.